EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع سنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(أبريل - يونيو)
2020

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

إعداد

برنامج الرصد والتوثيق

تحرير

برنامج البحوث والدراسات

مراجعة وتصميم

الوحدة الإعلامية

مقدمة

يأتي التقرير الربع سنوي الثاني من عام 2020 وسط تبعات استمرار انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، وإصابة ملايين البشر بهذا الوباء، وهو ما ترتب عليه قيام الدول باتخاذ إجراءات "تقييدية" في محاولة لحصار الفيروس وتقليل عدد الإصابات والوفيات الناتجة عنه.

ووسط هذه الظروف غير المعتادة، يأتي هذا التقرير الذي عبر عن استمرار الانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين في خضم الأزمة، فلم يمنع انتشار الفيروس واحتمالية إصابة الصحفيين به، كلًا من الجهات التنظيمية أو التنفيذية من انتهاك حقوق الصحفيين والإعلاميين، إذ شهدت هذه الأشهر تنوعًا ملحوظًا في أنواع الانتهاكات، بداية من انتشار حالات القبض الكثيفة مرورًا بالإيقاف عن العمل والمنع من التغطية، نهايةً بتعرض الصحفيين إلى الاعتداءات اللفظية والجسدية والاستيلاء على معداتهم، بالتوازي مع استمرار حجب المواقع الإلكترونية من قبل جهات معلومة وغير معلومة.. وغيرها من الانتهاكات الواردة بهذا التقرير.

وفي هذا الإطار تُصدر مؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" تقريرها الإحصائي الربع سنوي الثاني (أبريل – يونيو) 2020، بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين في هذا الربع من العام. إذ تصدرت حالات القبض وتوجيه الاتهامات بحق الصحفيين قمة الانتهاكات لهذا الربع، وتصدرت وزارة الداخلية الجهات الأكثر انتهاكًا لحقوق الصحفيين والإعلاميين.

كما يهدف التقرير أيضًا إلى رسم صورة عن حالة الحريات الإعلامية عن طريق العرض والتعليق على القوانين والقرارات التي جرى إقرارها في هذه الفترة الزمنية فيما يخص قضايا الشأن الصحفي والإعلامي. ومن ثم ينقسم التقرير الحالي إلى 3 أقسام كالتالي:

- **القسم الأول:** العرض الإحصائي للانتهاكات خلال (أبريل – يونيو) 2020؛ ويتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال هذه الفترة؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر 7 متغيرات وهي؛ نوع التوثيق الذي قام به المرصد (توثيق مباشر، توثيق غير مباشر)، والنوع الاجتماعي للصحفي الواقع بحقه الانتهاك، وكذلك جهة عمل هذا الصحفي، وتخصصه، ثم نوع الانتهاك، والجهة التي قامت بهذا الانتهاك، وأخيرًا التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية.

- **القسم الثالث:** أحداث مهمة خلال الربع الثاني من 2020؛ يتناول هذا القسم أهم الأحداث التي وقعت خلال الربع الأول من عام 2020، وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وإعادة تشكيل الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. كما يسلط هذا القسم الضوء على استمرار تأجيل لجنة القيد في نقابة الصحفيين بسبب أزمة كورونا وهو ما أثار عدد من الشكاوى من جانب الصحفيين، وسط مقترحات بديلة لانعقاد اللجنة، والتي تم تجاهلها من قبل النقابة.

القسم الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال (أبريل – يونيو) 2020

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

سجل برنامج الرصد والتوثيق بـ"المرصد"، 42 حالة انتهاك خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث تم توثيق 27 حالة انتهاك توثيقًا مباشرًا، و15 حالة انتهاك بصورة غير مباشرة عن طريق مصادر صحفية. انظر شكل (1).

شكل (1)

توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/ة أو الإعلامي/ة

خلال الربع الثاني لعام 2020، كان الذكور أكثر تعرضًا للانتهاكات بواقع 17 حالة انتهاك، وجاءت الانتهاكات الواقعة على الإناث في المرتبة الثانية بواقع 15 حالة انتهاك من إجمالي الانتهاكات، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الانتهاكات غير محددة النوع بواقع 10 حالات. انظر شكل (2).

شكل (2)

توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

على مدار الربع الثاني من عام 2020، كان الصحفيون أكثر عرضة للانتهاكات بواقع 15 حالة انتهاك، بينما رصدت "المؤسسة" 10 حالات بحق جهات غير محددة التخصص، وتم رصد 5 حالات بحق مذيعات كما تم تسجيل 4 انتهاكات بحق كلًا من: "رئيس تحرير، ومحرر"، وحالتان بحق مصور صحفي، وحالة واحدة بحق كلًا من: "كاتب - صحفي حر". انظر شكل رقم (3).

شكل (3)

توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

تشير الأرقام على مدار الثلاثة أشهر الماضية من 2020, إلى أن العاملين في مواقع إلكترونية كانوا الأكثر تعرضًا للانتهاكات بواقع (18) حالة انتهاك. كما تعرض العاملين في صحف مصرية خاصة إلى (13) حالة انتهاك, بينما تعرض العاملين بقنوات تلفزيونية خاصة الى (6) انتهاكات.

وأخيرًا تم تسجيل حالتان بحق صحفي حر, وتسجيل حالة واحدة بحق كلًا من: ''عاملين في صحف قومية - عاملين في صحف الحزبية) وانتهاك واحد وقع بشكل جماعي. انظر شكل (4).

شكل (4)

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

خلال الربع الثاني من عام 2020، تعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات لأنواع شتى من الانتهاكات، كان أبرزها التعرض للقبض أو الاتهام، حيث سجل "المرصد" 9 انتهاكات، تعرض فيها 9 صحفيين إلى القبض وتوجيه الاتهامات.

كما تم تسجيل 6 انتهاكات لكلًا من: "إيقاف عن العمل، ومنع من التغطية، وحجب موقع إلكتروني"، بينما تم تسجيل 3 انتهاكات مسح محتوى صحفي خاص بالصحفيين، وحالتي انتهاك لكلاً من: "منع من الظهور، وتعامل غير لائق، وإخلاء سبيل بكفالة مالية".

وأخيرًا تم تسجيل حالة انتهاك واحدة لكلًا من: "فصل تعسفي، وحجب باب صحفي، وفرض غرامة مالية، واعتداء لفظي، واعتداء جسدي، واستيلاء على معدات". انظر شكل رقم (5).

شكل (5)

توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

تصدرت وزارة الداخلية, أكثر الجهات انتهاكًا لحقوق الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الثاني لعام 2020, بواقع 15 حالة انتهاك, تلتها الجهات التنظيمية بواقع 14 حالة انتهاك ضد الصحفيين والإعلاميين. وفي المرتبة الثالثة سجل برنامج الرصد والتوثيق بالمؤسسة 3 انتهاكات لكلًا من: "جهات حكومية, وجهات قضائية, وجهات غير معلومة".

كما تعرض الصحفيون والإعلاميون إلى حالتي انتهاك من قبل مدنيين, وإلى حالة واحدة من قبل كلًا من: "وزارة الصحة والسكان, ومؤسسات إعلامية". انظر شكل رقم (6).

شكل (6)

توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

على الصعيد الجغرافي، سجل برنامج الرصد والتوثيق بـ"المؤسسة"، 42 حالة انتهاك على نطاق 5 محافظات، حيث تصدرت محافظة القاهرة أكثر المحافظات التي وقع فيها أكبر عدد من الانتهاكات بواقع 33 حالة، تلتها محافظة الجيزة بواقع 5 حالات انتهاك، ثم محافظة الشرقية بواقع حالتي انتهاك.

وأخيرًا جاءت كلًا من المنوفية والإسكندرية بواقع حالة انتهاك واحدة في كل محافظة. انظر شكل رقم (7).

شكل (7)

القسم الثاني: قرارات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من 2020

يتناول هذا الجزء من التقرير أبرز القرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, والهيئة الوطنية للصحافة, ونقابة الصحفيين, ونقابة الإعلاميين). ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه القرارات جاءت مؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي وتقوض حريته, بينما جاء بعضها الآخر منظمًا لحقوق المهنة والعاملين بها.

أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

يتناول هذا الجزء القرارات والقوانين التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الثاني من عام 2020, والتي جاء بعضها تنظيميًا, وبعضها الآخر تقويضيًا لحرية الصحافة والإعلام.

وأصدر المجلس عدد 24 قرارًا عقابيًا وتنظيميًا خلال الربع الثاني من عام 2020, جاءت بواقع 7 قرارات منع من الظهور, و5 قرارات حجب مواقع إلكترونية, و3 قرارات إيقاف برامج, وحالتان لكلاً من: "توجيه إنذار, وإزالة محتوى صحفي", وقرار بحجب باب صحفي, وإلزام بنشر اعتذار, كما أصدر المجلس 3 قرارات تنظيمية بإصدار ضوابط تنظم العمل الصحفي. انظر شكل رقم (8)

وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات والضوابط والبيانات:

أولًا: المجلس الأعلى للإعلام

1- قرار بتاريخ 6 أبريل 2020: قال جمال شوقي، رئيس لجنة الشكاوى بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، إن المجلس أوقف بث برنامجين أحدهما على قناة الحدث اليوم، والآخر على قناة بانوراما، وذلك لاستضافتهما غير المختصين لمناقشة أزمة فيروس كورونا، موضحًا أنه تم حجب 5 صفحات شخصية على الفيس بوك، وموقعين إخباريين، وتوجيه إنذار لمذيع، وإلزامه بالاعتذار للمشاهدين. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

2- قرار بتاريخ 8 أبريل 2020: قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة مكرم محمد أحمد، حجب الموقع الإلكتروني لصحيفة ''الشورى'' 6 أشهر، لنشره ''تصريحات لم تدل بها وزيرة الصحة وتسيء إلى الصيادلة، وإثارته القلق بين القراء لتشكيكه في المنظومة الطبية بشكل عام، ومواجهة أزمة كورونا على وجه الخصوص، واستخدام ألفاظ وعبارات لا تليق''، حسب حيثيات القرار. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

3- قرار بتاريخ 21 أبريل 2020: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، قراره رقم 16 لسنة 2020 بشأن ما نُشر من مقالات بصحيفة المصري اليوم وموقعها الإلكتروني، حول سيناء تحت اسم مستعار ''نيوتن''. وقرر ''المجلس'' إلزام الصحيفة وموقعها الإلكتروني بنشر وبث اعتذار واضح وصريح للجمهور عن المخالفات التي ارتكبتها وذلك خلال 3 أيام، وإلزامها بإزالة المحتوى المخالف من الموقع الإلكتروني، ودفع غرامة مقدارها 250 ألف جنيه، وحجب الباب الذى نُشرت وبُثت به المواد المخالفة بالصحيفة والموقع الإلكتروني 3 أشهر. وقرر المجلس إحالة رئيس تحرير الصحيفة، إلى المساءلة التأديبية بنقابة الصحفيين مع اتخاذ تدبيرًا وقائيًا بمنع الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية من ظهوره لحين انتهاء المساءلة التأديبية. وقرر منع جميع الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية من ظهور كاتب سلسلة المقالات المنشورة تحت اسم مستعار ''نيوتن'' وهو صلاح دياب – مؤسس الصحيفة ومساهم في ملكيتها – وذلك لمدة شهر. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

4- قرار بتاريخ 10 مايو 2020: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، القرار رقم 26 لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم التراخيص بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. ونظمت اللائحة إجراءات إصدار التراخيص التي تم تفويض المجلس بوضع إجراءات وقواعد وشروط إصدارها بموجب القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. للاطلاع على اللائحة اضغط هنا.

5- قرار بتاريخ 12 مايو 2020: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قرارًا يلزم المؤسسات الصحفية والصحف والمواقع الإلكترونية بعدم نشر أو بث أي مواد صحفية تحت أسماء مستعارة إلا بعد التقدم بطلب إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يتضمن مدة استخدام الاسم المستعار والغرض من استخدامه وبيانات مستخدمه وفي جميع الأحوال لا يجوز نشر أو بث المواد المشار إليها إلا بعد أخذ موافقة كتابية من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على استخدام الاسم المستعار. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

6- قرار بتاريخ 12 مايو 2020: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قرارًا يلزم المؤسسات الصحفية والصحف والمواقع الإلكترونية بعدم نشر أو بث أي مواد صحفية تحت أسماء مستعارة إلا بعد التقدم بطلب إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يتضمن مدة استخدام الاسم المستعار والغرض من استخدامه وبيانات مستخدمه وفي جميع الأحوال لا يجوز نشر أو بث المواد المشار إليها إلا بعد أخذ موافقة كتابية من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على استخدام الاسم المستعار. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الثاني من عام 2020:

1- قرار بتاريخ 28 مايو 2020: أصدر رئيس الهيئة الوطنية للصحافة, كرم جبر, قرارًا جديدًا بشأن تنظيم العمل داخل المؤسسات الصحفية, وذلك نظرًا للظروف الحالية, وشمل القرار الآتي:

- أولًا: يقوم رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية بتسيير الأعمال الاعتيادية في مؤسساتهم, على الوجه الأمثل الذي يضمن حسن إدارة الموارد وضبط وترشيد الإنفاق.
- ثانيًا: يُمنع إصدار أي قرارات مالية أو اقتصادية تؤثر في أوضاع المؤسسات, بما في ذلك البيع والشراء والتعيينات والعقود ومد الخدمة والترقيات والندب والنقل من الوظائف والأماكن, وكذلك صرف البدلات الاستثنائية إلا بعد الرجوع للهيئة والحصول على موافقة مكتوبة منها بذلك, ويعتبر غير ذلك مخالفة صريحة تستوجب المساءلة.
- ثالثًا: شددت الهيئة على ضرورة اتباع الإجراءات الاحترازية الوقائية وتوفير المواد المطهرة والكلور وغيرها من المواد والتعقيم, والقيام بعمليات التطهير والتعقيم الشاملة وعدم السماح بالدخول لمقر المؤسسة دون ارتداء الكمامة وقياس درجة الحرارة والإبلاغ فور الاشتباه بأي حالة إصابة واتخاذ التدابير اللازمة فورًا. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

2- قرار بتاريخ 24 يونيو 2020: أكدت الهيئة الوطنية للصحافة برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر, أن عدد الحالات المشتبه إصابتها بكورونا تم عرضها على المستشفيات بمعرفة الهيئة وحجز بعضها, وإجراء التحاليل والعزل المنزلي, لحوالي 32 حالة من كافة المؤسسات التالية: "7 حالات من الأهرام, و6 حالات من الأخبار, و3 حالات من دار التحرير, و4 حالات من دار المعارف, وحالتين من دار الهلال, وحالتين من الشركة القومية, وحالة واحدة من كالة أنباء الشرق الأوسط, و7 حالات من روز اليوسف". لقراءة الخبر اضغط هنا.

ثالثًا: نقابة الصحفيين

يتناول هذا القسم أهم القرارات والتوصيات والمواقف التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الثاني من عام 2020:

1- **قرار بتاريخ 1 أبريل 2020:** قال السكرتير العام لنقابة الصحفيين محمد شبانة, إنه تقرر تأجيل اجتماع الجمعية العمومية العادية للنقابة, والذي كان من المقرر عقده يوم الجمعة الموافق الثالث من أبريل, وذلك لأجل غير مسمى نظرًا للظروف الحالية. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا .

2- **قرار بتاريخ 12 مايو 2020:** قررت لجنة التحقيق بنقابة الصحفيين تحويل الأوراق الخاصة بالشكوى المقدمة ضد عبد اللطيف المناوي, رئيس تحرير جريدة المصرى اليوم, إلى هيئة التأديب الابتدائية إعمالًا للمادة 81 من القانون 76 لسنة 1970.

وكان المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, قد أصدر القرار رقم 16 لسنة 2020 بإحالة عبد اللطيف المناوي, رئيس تحرير جريدة المصري اليوم, إلى المساءلة التأديبية بنقابة الصحفيين, لما نسب إليه من السماح بنشر عدد من المقالات بالجريدة, بدأت بالمقال المنشور بتاريخ 12 أبريل 2020, تحت عنوان "استحداث وظيفة" ولمدة 3 أيام. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا

3- **بيان بتاريخ 30 مايو 2020:** أعلن ضياء رشوان, نقيب الصحفيين في بيانٍ له, أن مجلس النقابة سيصدر بيانًا يوميًا يعلن فيه آخر تطورات فيروس كورونا بين أعضاء النقابة البالغ عددهم قرابة الـ 12 ألف, اعتمادًا على تحديث المعلومات المتواصل القائم على الجهد الذي تقوم به لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية برئاسة الصحفي أيمن عبد المجيد, بالتنسيق على مدار الساعة مع النقيب. لقراءة البيان اضغط هنا.

4- **بيان بتاريخ 2 يونيو 2020:** أعلن ضياء رشوان نقيب الصحفيين الإجراءات التنفيذية لقرارات مجلس النقابة لمواجهة فيروس كورونا بين أعضاء النقابة وأسرهم. لقراءة الإجراءات كاملة اضغط هنا.

5- **قرار بتاريخ 11 يونيو 2020:** كلف مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب ضياء رشوان, محمد شبانة, بمنصب أمين الصندوق بصفة مؤقتة, بجانب مهمته كسكرتير عام النقابة, وذلك لحين تماثل حسين الزناتي للشفاء.

6- **قرار بتاريخ 23 يونيو 2020:** قال خالد ميري - وكيل نقابة الصحفيين - رئيس لجنة القيد, إنه تقرر فتح باب التقديم للجنة المشتغلين في الفترة من ١١ إلى ٢٥ يوليو من العام 2020. لقراءة التفاصيل كاملة اضغط هنا.

رابعًا: نقابة الإعلاميين

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال الربع الثاني من عام 2020:

1- **قرار بتاريخ 29 أبريل 2020:** قرر الدكتور طارق سعدة, نقيب الإعلاميين, منع ظهور رامز جلال على أي وسيلة إعلامية تبث داخل جمهورية مصر العربية لحين توفيق أوضاعه القانونية. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

2- **قرار بتاريخ 14 مايو 2020:** أعلن مجلس إدارة نقابة الإعلاميين, برئاسة الدكتور طارق سعدة, نقيب الإعلاميين اعتماد محضر قيد جديد وإصدار عضويات جديدة للأعضاء الجدد, وذلك بعد أداؤهم القسم المهني المنصوص عليه فى القانون 93 لسنة 2016 أمام مجلس النقابة وذلك بعد أن اجتمعت لجنة القيد على مدار الأسبوع الماضى وفحص أوراق المتقدمين واعتمدت عضوية من توفرت فيهم شروط القيد, وقال محجوب سعده عضو لجنة القيد إن العمل فى لجنة القيد مستمر مضيفا: نفحص جميع أوراق المتقدمين للقيد وتعتمد اللجنة العضويات بعد استيفاء شروط القيد. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

3- **بتاريخ 9 يونيو 2020:** قال الدكتور طارق سعدة, نقيب الإعلاميين, إن لجنة القيد نظرت ملفات المتقدمين لطلب القيد وحددت من ينطبق عليه شروط القيد كما منحت اللجنة بطاقات العضوية لعدد ممن تم اعتمادهم من قبل وذهبوا إلى النقابة لأداء القسم واستلام بطاقات العضوية.

وأضاف نقيب الإعلاميين, في تصريحات صحفية, أنه تم منح تصاريح مزاولة المهنة للعديد ممن استوفوا الشروط منهم 3 مذيعات من الخمسة الذين صدر لهن قرار المنع من الظهور من قبل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وهن: دعاء فاروق, وعلا شوشة, وريم البارودي. للاطلاع على التفاصيل كاملة اضغط هنا

القسم الثالث: أحداث مهمة خلال الربع الثاني من عام 2020

يتناول هذا القسم أبرز الأحداث المؤثرة في بيئة العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2020، وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وقراراته العديدة خلال الأشهر الثلاثة، التي اختتمت بمروره بأحداث متلاحقة انتهت باقتحام مقره من قبل أمن وزارة الدولة للإعلام، قبل يوم من إعادة تشكيله وابتعاد الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد عن رئاسة المجلس. كما يسلط هذا القسم الضوء على استمرار تأجيل لجنة القيد في نقابة الصحفيين بسبب أزمة كورونا وهو ما أثار عدد من الشكاوى من جانب الصحفيين الذين تقدموا بمقترحات بديلة لانعقاد اللجنة تضمن عدم حدوث أي تجمعات، ولكن تم تجاهلها.

أولًا، المجلس الأعلى للإعلام: أحداث متلاحقة.. وقرارات بالجملة

1- الاعتداء على مقر المجلس الأعلى للإعلام في ماسبيرو

تعرض مقر المجلس الأعلى للإعلام الكائن بماسبيرو، الاثنين 22 يونيو 2020، إلى الاقتحام من قبل أمن وزارة الدولة للإعلام، وعلى ضوء ما حدث قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال اجتماعه في اليوم التالي تقديم بلاغ إلى النائب العام، يتضمن وقائع الاعتداء على مقر "المجلس"، استنادًا على المواد أرقام (113، 119، 372 مكرر، 375) من قانون العقوبات.

شمل الاعتداء؛ طبقًا لبيان "المجلس"، الاستيلاء على مقر المجلس ومستنداته، واستعراض القوة بواسطة أمن وزارة الدولة للإعلام ومدينة الإنتاج الإعلامي، وترويع العاملين، ومنعهم من أداء عملهم، وإثارة الفوضى داخل المجلس، واقتحام مكاتبه، وقاعاته، وتغيير "الكوالين" والمفاتيح الخاصة بها. وشمل هذا الاعتداء القاعة الرئيسية بالمجلس، وغرفة الاجتماعات الخاصة به، وقاعات التدريب، ومركز المعلومات، والمكتب الملاصق لمكتب رئيس المجلس.

من جانبه تقدم النائب طلعت خليل، عضو مجلس النواب عن محافظة السويس، وعضو لجنة الخطة والموازنة، بطلب إحاطة إلى الدكتور على عبد العال، رئيس مجلس النواب، موجه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للإعلام، بشأن هذا الاعتداء. وأشار "خليل" إلى أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قرر إعداد مذكرة لتقديمها إلى رئيس مجلس الوزراء، يؤكد فيها رفض الوزارة تنفيذ قرار رئيس الوزراء رقم (442) لسنة 2020 الذي يقضي بنقل 61 من العاملين بالمجلس إلى ديوان عام الوزارة، موضحًا أنه ملتزم تمامًا بتنفيذ القرار، وأنه تم إخلاء طرف الموظفين من المجلس إلا أن الوزارة قامت بتشغيل 40 فقط منهم، وطردت الباقين دون إبداء أسباب.

يذكر أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حصل على هذا المقر بعد صراع مع الهيئة الوطنية للإعلام، حين أرسل "المجلس" خطابًا إلى رئاسة مجلس الوزراء، لإصدار قرار بنقل تبعية وزارة الإعلام وموظفيها للمجلس، وطالب بإصدار قرار بتحديد المقر والموظفين لعقد اجتماعات، في مقابل تشديد أعضاء الهيئة الوطنية للإعلام على أن مقر وزارة الإعلام حق للهيئة، وأن العلاقة بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون ووزارة الإعلام كانت "إيجارية"، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لم يصدر بقرار إنشاؤه أى نص أو بند يوضح أن المجلس بديل عن وزارة الإعلام.

إن هذا الصراع على مقر "وزارة الإعلام" هو أحد الصور التي تُظهر للعلن خفايا الصراع بين المؤسسات التنظيمية، وتوضح حالة التخبط والعشوائية في تحديد الأدوار وتوزيع الاختصاصات بين الهيئات، وتبرز حالة عدم التنسيق وغياب التوافق بين الهيئات التنظيمية، كان آخرها قيام أمن وزارة الدولة للإعلام باقتحام مقر "المجلس" قبل يوم تقريبًا من صدور قرار رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للإعلام، واستبدال الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد، بالكاتب الصحفي كرم جبر في منصب رئيس المجلس.

2- قرارات بالجملة صدرت عن المجلس الأعلى للإعلام

خلال الربع الثاني من عام 2020، أصدر المجلس الأعلى للإعلام، 21 قرارًا عقابيًا بحق وسائل الإعلام والعاملين بها، وأثارت هذه القرارات عدة أزمات، كان أبرزها "أزمة نيوتن" حين أصدر "المجلس" 8 قرارات بحق صحيفة المصري اليوم، ورئيس تحريرها، وبحق الصحفي صلاح دياب كاتب سلسلة المقالات المنشورة تحت اسم مستعار نيوتن.

وجاءت هذه القرارات بعد 4 ساعات من التحقيق بواسطة لجنة الشكاوى بالمجلس، مع مسؤولي "الجريدة" فيما نشرته من سلسلة مقالات للكاتب "نيوتن" حول سيناء، وصفها "المجلس" بأنها مخالفة للدستور وتحمل تهديدًا للأمن القومي.

حضر التحقيق كلًا من الدكتور عبد المنعم سعيد، رئيس مجلس الإدارة، والكاتب الصحفي عبد اللطيف المناوي، رئيس تحرير الجريدة، بالإضافة إلى صلاح دياب كاتب المقالات، وبحضور الممثل القانوني للجريدة.

وبناءً على هذا التحقيق؛ أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، في الثلاثاء 21 أبريل 2020، القرار رقم 16 لسنة 2020، بشأن ما نُشر من مقالات بصحيفة "المصري اليوم" وموقعها الإلكتروني، حول سيناء تحت اسم مستعار "نيوتن"، وجاءت القرارات كالتالي:

- إلزام الصحيفة بدفع غرامة 250 ألف جنيه.
- إلزام الصحيفة وموقعها الإلكتروني بنشر وبث اعتذار واضح وصريح للجمهور.
- إلزام الصحيفة بإزالة المحتوى الصحفي "المخالف" من الصحيفة والموقع الإلكتروني.
- حجب الباب الذي نُشرت وبُثت به المواد "المخالفة" بالصحيفة والموقع الإلكتروني لمدة 3 أشهر.
- إحالة رئيس تحرير الصحيفة إلى المساءلة التأديبية بنقابة الصحفيين.
- منع ظهور رئيس تحرير الجريدة لحين انتهاء التحقيق.
- منع جميع الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية، من ظهور كاتب سلسلة المقالات المنشورة.
- إحالة الواقعة إلى المستشار النائب العام، بالنظر والتصرف في الشق الجنائي.

وبالنظر إلى العقوبات المذكورة ضمن القرارات الواردة أعلاه, نجد أن المجلس قام باستخدام عدد من العقوبات المتنوعة الواردة بالقانون 180 لسنة 2018, والمقررة بلائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام الصادرة في مارس 2019, والتي سبق أن حذرت منها مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام من كثرة المفاهيم المطاطية الواردة باللائحة, ومخالفة بعض موادها للمعاهدات والمواثيق الدولية, وهو ما جرى في أحداث هذه الواقعة, حيث وضح ''المجلس'' أن مقالات الرأي ''المخالفة'' تمثل انتهاكًا للدستور دون تحديد أوجه هذه الانتهاكات, أو تحديد أيًا من مواد الدستور التي تمنع من تداول وجهات النظر, كذلك لم يقم المجلس بتحديد ماهية خطر هذه المقالات على أمن الوطن, وكيفية تهديدها للدولة.

وفي هذا السياق؛ يؤكد المرصد المصري للصحافة والإعلام - مرة أخرى - إدانته للائحة الجزاءات والتدابير التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, ويبرزها كأحد الأدوات التي تزيد من اختناق المهنة والعاملين فيها, وذلك بناءً على النتائج التي توصلت إليها ورقة قانونية قام ''المرصد'' بإصدارها بعنوان ''لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام ..تنظيم أم تحجيم''. للاطلاع على الورقة اضغط هنا

وبعد واقعة ''نيوتن''، أصدر المجلس الأعلى للإعلام قرارًا يشترط الموافقة الكتابية لاستخدام الأسماء المستعارة في النشر الصحفي, وشدد المجلس على أنه فى جميع الأحوال لا يجوز نشر أو بث المواد الصحفية إلا بعد أخذ موافقة كتابية من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على استخدام الاسم المستعار.

وفي قراره رقم 17 لسنة 2020, نظم المجلس تحقيق هذا الشرط عن طريق التقدم بطلب إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يتضمن مدة استخدام الاسم المستعار والغرض من استخدامه وبيانات مستخدمه. ونص القرار على إضافة هذا الضابط الى لائحة الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام المؤسسات الصحفية والمؤسسات الإعلامية بأصول المهنة وأخلاقياتها والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية. وقد أثار هذا القرار حالة من الجدل بين الصحفيين حول استخدام الأسماء المستعارة في الصحف بين مؤيد للقرار في سبيل حماية الصحافة من ''الفوضى''، ومعارض للقرار في سبيل تعزيز ''حرية الصحافة''.

وعند النظر إلى هذا القرار وتقييمه يجب التمعن في السياق الذي تمر به الصحافة المصرية والعاملين بها, فالصحافة المصرية تمر حاليًا بأسوء حالاتها حسب التصنيف الدولي لمنظمة مراسلون بلا حدود المعني بحرية الصحافة لعام 2020, إذ تحتل المرتبة 166 من إجمالي 180 دولة, ويواجه الصحفيون الكثير من الانتهاكات والرقابة على الطباعة والنشر, وتستمر الحكومة المصرية في تعزيز سياسة الإفلات من العقاب, وهروب المعتدين على الصحافة من المحاكمة والعدالة, ومن هذا السياق تنبع الحاجة لاستخدام أسماء مستعارة تمكن مستخدميها من الكتابة بحرية ونقد المسؤولين والسياسين ورجال الأعمال وذوي المناصب دون التعرض للملاحقة والترصد من أي جهة.

وتعتبر الأسماء المستعارة سمة تتميز بها الصحافة المصرية منذ بداية تكوينها في العصر الحديث، وهناك عدد كبير من الصحفيين المعروفين الذين اعتادوا على هذه الممارسة مثل الكاتب الصحفي مصطفى أمين، الذي اعتاد أن يكتب مقالاته تحت اسم ''ممصوص''، والكاتب الصحفي أنيس منصور، الذي كتب مقالاته تحت اسم ''سيلفانا ماريللي''، وغيرهم من الكتاب الصحفيين الذين ظهرت مقالاتهم للنور تحت أسماء مستعارة مثل ''أنور وجدي'' و''رشدي أباظة'' و''نادية عابد'' و''حندس'' و''ميكي ماوس'' و''فرفور'' و''نيوتن''.. وغيرهم.

وبالرغم من هذا ''المنفذ'' الذي يهرب إليه الصحفيين خوفًا من الترصد، يجب الإشارة إلى أن الجهات التنظيمية تستطيع محاسبتهم، فبالتالي إمكانية ''الرقابة'' على المحتوى الصحفي تظل موجودة وذلك عبر ''مسؤولية رئيس التحرير ومسؤولية رئيس القسم'' عن المحتوى الصحفي وذلك طبقًا للمادة 110 من القانون 180 لسنة 2018 التي تنص على أن ''يعاقب بذات العقوبة المقررة عن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري، ورئيس القسم المتسبب في ارتكاب الجريمة، إذا ثبت علم هذا المسؤول بها، أو كان من ضمن واجباته الوظيفية أن يعلم بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه وظيفته قد أسهم في وقوع الجريمة. وفي جميع الأحوال، يكون الشخص الاعتباري مسؤولًا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات".

وكذلك طبقًا للمادة 200 مكرر (أ) من قانون العقوبات التي تنص على أن ''يكون الشخص الاعتباري مسؤولًا بالتضامن مع المحكوم عليه من العاملين لديه، عن الوفاء بما يحكم به من التعويضات في الجرائم التي ترتكب بواسطة الشخص الاعتباري من الصحف أو غيرها من طرق النشر، ويكون مسؤولًا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية إذا وقعت الجريمة من رئيس التحرير أو المحرر المسؤول. وتكون مسؤولية رئيس التحرير أو من يقوم مقامه في الإشراف على النشر مسؤولية شخصية. ويعاقب على أي من الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة بغرامة لا تقل عن 5 آلاف جنيه ولا تجاوز الـ10 آلاف جنيه، وذلك إذا ثبت أن النشر كان نتيجة إخلاله بواجب الإشراف".

وبناءً على ما سبق؛ نجد أن القانون يمارس رقابة محكمة على الصحف ورؤساء التحرير سواء على المستوى المهني أو الجنائي، وبالتالي يوجد من الأصل آلية لمحاسبة الجرائد والصحف والعاملين بها سواء كان الصحفيين يكتبون بأسماء مستعارة من عدمه، إذن ليس هناك أي حاجة لهذا القرار القاضي ''بتنظيم'' عملية استخدام الأسماء المستعارة إلا في حال أن المجلس يريد أن يعرف كل شيء عن العاملين بالصحافة، ويمارس اختصاصاته بتعسف لتضييق الخناق على الصحفيين تحت شعار ''لا شئ يمر بدون علم المجلس".

ثانيًا: تأجيل إنعقاد لجنة القيد بنقابة الصحفيين مع استمرار أزمة كورونا

شهد الربع السنوي من العام 2020 استمرار تأجيل انعقاد لجنة القيد بجداول نقابة الصحفيين وذلك على خلفية أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وقد أضر هذا بحقوق الصحفيين المنتظرين القيد بالنقابة, فالكثير منهم كافح واجتهد في عمله لسنوات على أمل الحصول على كارنيه العضوية, الذي طال انتظاره, كما تم حرمانهم من الخدمات والامتيازات الإضافية التى تقدمها النقابة لأعضائها كالاشتراك في المشروع العلاجي الذي تزداد أهميته في هذه الظروف الاستثنائية, والحصول على بدل التدريب والتكنولوجيا, وكذلك بدل البطالة, والذي يعتبر أحد الامتيازات الهامة, في حال تم الاستغناء عن عمل بعض الصحفيين, بسبب الأزمة الحالية.

وما بين" التأجيل" و" الرفض" تضيع سنوات من عمر الصحفي/ة إلى أن يصير عضوًا رسميًا بالنقابة, متنقلًا بين جداولها حتى يصل إلى محطته الأخيرة ويصبح من "المشتغلين", هنا فقط تعترف به الدولة كصحفي كامل الحقوق رغم انقضاء سنوات عمره يعمل في المهنة.

ومع انتصاف عام 2020, وحتى كتابة هذه السطور, لم تنعقد لجنة القيد في مواعيدها المحددة وفقًا للائحة القيد بجداول النقابة, التي نصت على أن تعقد جلستين سنويًا على الأقل, في الأسبوع الأول من شهري أبريل وأكتوبر من كل عام, للنظر في طلبات القيد المقدمة إليها والبت فيها, وأن يُفتح الباب لتلقي طلبات القيد مرتان سنويًا في الفترة من أول يناير إلى نهاية فبراير, ومن أول يوليو إلى نهاية أغسطس من كل عام.

ووفقًا لمصدر مطلع من داخل نقابة الصحفيين - فضل عدم نشر اسمه - قال إنه قبل أزمة كورونا, جرى الاتفاق بين أعضاء المجلس عقب تشكيل هيئة المكتب على عقد لجنة قيد واحدة لمن هم في جدول تحت التمرين, خلال مدة المجلس الحالي, بما يخالف ما نصت عليه مواد اللائحة.

وكانت نقابة الصحفيين قد أعلنت مطلع مارس الماضي عن فتح باب تلقي أوراق التقديم للنقل إلى جدول المشتغلين لمن استكملوا المدة القانونية تحت التمرين ابتداءً من 7 مارس 2020 إلى 12 مارس 2020, لكن نظرًا لأزمة كورونا تم تأجيل اللجنة إلى أجل غير مسمى.

من جهته صرح خالد ميري, رئيس لجنة القيد ووكيل نقابة الصحفيين, في 16 مايو 2020, عن أن اللجنة ستعقد اجتماعًا عقب انتهاء إجازة عيد الفطر المبارك لتحديد ميعاد انعقاد لجنة القيد لجدول تحت التمرين والنقل إلى جدول المشتغلين لمن أمضوا المدة القانونية في جدول تحت التمرين, وهو ما لم يحدث على الإطلاق, وقد خاب ظن الكثير من الصحفيين المؤجلين لعدم اتخاذ أعضاء المجلس أي خطوات لصالحهم خلال الفترة الماضية.

ووفقًا لما أعلنته النقابة؛ يشهد شهر يوليو 2020, فتح باب التقديم للنقل لجدول المشتغلين في الفترة من 11 إلى 25 يوليو 2020, لتكون بذلك هي اللجنة الرابعة ـ الخاصة بالمشتغلين ـ التى تعقد خلال آخر عامين, ولم يحدد حتى الآن موعد التقديم لمن هم في جدول تحت التمرين, سواء من المؤجلين أو الجُدد, رغم اجتياز بعضهم للدورات التدريبية التى تشترطها النقابة لقبول أعضاءها.

وورد إلى مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد من الشكاوى تختص بتأجيل لجنة القيد بسبب الظروف الحالية, وهو ما دفع ''المرصد'' إلى التواصل مع عدد من الصحفيين لمعرفة بعض التفاصيل حول كيفية تأثير هذا التأجيل على أوضاع بعض الصحفيين, وقد تواصل ''المرصد'' مع 4 صحفيين من الذين أعلنوا رفضهم لقرار اللجنة.

ونزولًا على رغبة الصحفيين ممن وافقوا على التحدث حول أزمة تأجيل انعقاد لجنة القيد خلال أزمة كورونا, فقد تم التحفظ على نشر أسماءهم الحقيقية وجهات عملهم, حرصًا من" المرصد" على عدم التربص بهم, وتجنيبهم أي ضرر قد يتعرضون إليه عند كشف هويتهم.

وفي حديثه إلى المرصد؛ يقول ''حسام.ع'' وهو صحفي ممارس للمهنة منذ عام 2008, وتقدم بأوراق التحاقه إلى النقابة في عام 2017: ''في يناير 2018 جرى تحديد موعد للدورات التدريبية ـ تعد شرطًا من شروط القيد ـ واستطعت اجتيازها بنجاح, وفي مارس 2018 أُعلن فتح باب التقديم للجنة, وكنت من المقبولين فيها, لكن فوجئنا أن اللجنة التي من المفترض أن تنعقد في أبريل, عُقدت في يونيو 2018, ولكن تم تأجيل قيدي بسبب الشرط الوارد بلائحة القيد, المعني بتحديد عدد معين من كل جريدة, رغم استيفائي للشروط".
وإلى الآن لم يستطع ''حسام'' الحصول على عضوية النقابة على الرغم من رفعه دعوى تظلم في سبتمبر من العام 2018 أمام محكمة الاستئناف, ولكن لم يصدر أي حكم قضائي حتى الآن وتم تأجيل الجلسة أكثر من مرة لأسباب متعددة ومختلفة, كان آخرها في يناير 2020, والتي تم تأجيلها بسبب أزمة فيروس ''كورونا".

وفي نفس السياق؛ يقول ''نادر.س" إنه يعمل في الصحافة منذ 11 عامًا, وهو مقيد في جدول المنتسبين في نقابة الصحفيين, ويرغب في تحويل قيده إلى جدول تحت التمرين لاشتراكه في المشروع العلاجي الذي زادت أهميته في هذه الفترة مع انتشار فيروس ''كورونا".
ومنذ ديسمبر 2019, ويحاول ''نادر" أمام لجنة القيد الاستئنافي تغيير جدول قيده, ولكن بلا نتيجة حتى الآن بسبب تأجيل اللجنة, وكان قرار التأجيل الأخير تم إقراره في 13 أبريل 2020 على أن تعقد اللجنة في شهر أغسطس 2020 بسبب انتشار الفيروس.

وفي سياق آخر؛ يوضح "إسلام. ج" وهو أحد الصحفيين المؤجل قيدهم أيضًا منذ مارس 2019, أسباب استمرار تأجيل لجنة القيد إلى عدم وجود سيولة مالية في خزانة النقابة, تعرقل إمكانية استقبال دفعة جديدة من الصحفيين, بالإضافة إلى أزمة كورونا التى استلزمت اتخاذ عددًا من الإجراءات الاحترازية, من بينها تعليق كافة الأنشطة بالنقابة منذ مارس الماضي. وعن تأثير هذا التأجيل عليه, أوضح: "خلاص مابقاش يفرق معايا.. أنا لو اتأجلت تاني مش هزعل, دا رزق بتاع ربنا مكتوب لكل حد".

ويشير "شريف.م" إلى أن تأخير انعقاد اللجنة مع استمرار الأزمة قد يتسبب في تقليل فرص بعض الصحفيين الذين تأثرت مؤسساتهم بالأزمة, ما يجعلها تستغني عن خدمات الصحفيين, أو قد ينتهي بها الأمر إلى الإغلاق, وهو ما يفقد هؤلاء الصحفيين شرط وجود خطاب من الجريدة يثبت استمرار الصحفي وانتظامه في العمل لديها.

وتقدم الصحفيين بعدد من الاقترحات لتفادي تأجيل اللجنة, منها عقد اللجنة بواسطة الانترنت (أون لاين) عبر أي من "التطبيقات" التي تحددها النقابة أو "الفيديو كونفرنس", وذلك تفاديًا للتجمعات والتقليل من احتمالية خطر الإصابة بالفيروس, خصوصًا مع توافر هذه الإمكانيات والتي استخدمتها النقابة في الإعلان مؤخرًا عن تنظيم حفلة أون لاين للفنان على الحجار, الجمعة 10 يوليو 2020, ضمن أنشطة اللجنة الثقافية بالنقابة, وبثها عبر موقع الفيسبوك.

كما تقدم أحد الصحفيين بعدد من المقترحات ملخصها أن تتوسع النقابة في تقديم خدماتها بشكل إلكتروني, خلال الفترة الحالية, وأن يُخصص بريد إلكتروني, ترسل عليه الأوراق المطلوبة على أن يتم عمل "سكان" لـ "برنت التأمينات وخطاب الجريدة", أو إنشاء ملف على موقع جوجل, تملى فيه بيانات كل صحفي, وأن يرفق رابط للمواد (الأوراق) الخاصة به على موقع النقابة, ويتم مراجعتها من قبل أعضاء اللجنة, وبناءاً عليه يُتخذ قرار قبوله من عدمه, دون الحضور لمقر النقابة, لكنه فوجئ بمعارضة البعض خاصة من المؤجلين في جدول تحت التمرين, فالأمر يتطلب وجود مناقشة بينهم وبين أعضاء اللجنة وجهًا لوجه, فكان اقتراحه إمكانية حدوث ذلك من خلال تطبيق "زووم" على سبيل المثال.

كما اقترح أن يقوم كل صحفي بتقديم أوراقه (الأرشيف, وبرنت التأمينات, وخطاب الجريدة) في مقر النقابة نفسه, على أن تقوم اللجنة بفحص الطلبات المقدمة لها, وعلى أساس ذلك تستطيع استدعاء من يستحق للمثول أمامها ومناقشته, وإذا كان الأمر صعبًا أمام الصحفيين تحت التمرين, فسيكون من السهل تطبيق ذلك على المشتغلين.

ثالثًا: رئيس الجمهورية يُعيد تشكيل الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر

في 24 يونيو من العام الحالي 2020 أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، القرارات أرقام 363 , 364، 365 بشأن إعادة تشكيل الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لتبدأ الهيئات مدة عمل قدرها 4 سنوات تبدأ من تاريخ إصدار القرار. وشمل القرار الأول تعيين الكاتب الصحفي كرم جبر رئيسًا للمجلس الأعلى للإعلام، بدلًا من الصحفي مكرم محمد أحمد، وشمل القرار الثاني تعيين المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيسًا للهيئة الوطنية للصحافة. وجاءت تشكيلات الهيئات طبقًا للآتي:

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، القرار رقم 363 لسنة 2020 بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة كرم كامل إبراهيم جبر، وعضوية كلًا من:

- المستشار/ محمد عبد السميع إسماعيل - نائب رئيس مجلس الدولة.
- أمير نبيل جميل إبراهيم - رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- المهندس/ حسام عبد المولى صقر إبراهيم - ممثلًا للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.
- عزة السيد مصطفى عبد النبي - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.
- صالح عبد السميع الصالحي - صحفى.
- نشأت محمد محمد الديهي - إعلامي.
- رانيا متولي هاشم - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.
- الدكتورة/ منى محمد سعيد الحديدي - ممثلًا للمجلس الأعلى للجامعات.

الهيئة الوطنية للصحافة

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار رقم 364 لسنة 2020 بتشكيل الهيئة الوطنية للصحافة برئاسة عبد الصادق محمد الشوربجي، وعضوية كلًا من:

- المستشار عادل سيد عبد الرحيم حسن بريك - نائب رئيس مجلس الدولة.
- محمد حسن أبو عيش - ممثلًا لوزارة المالية.
- سامية زين العابدين عبد الله محمد - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.
- أحمد مختار مصطفى طلبة - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.
- وليد عبد العزيز عبد العزيز عامر - ممثلًا للصحافة القومية.
- سامح عبد الله محمد - ممثلًا للصحافة القومية.
- أسامة سعيد محمد عثمان - ممثلًا للعاملين بالمؤسسات الصحفية والإعلامية.
- فاطمة السيد أحمد - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.

الهيئة الوطنية للإعلام

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، القرار رقم 365 لسنة 2020، بتشكيل الهيئة الوطنية للإعلام برئاسة، حسين كمال عبد القادر زين، وتضمن القرار عضوية كلًا من:

- المستشار/ محمد رجب خليل إبراهيم - نائب رئيس مجلس الدولة.
- خالد محمد ابراهيم نوفل - ممثلًا لوزارة المالية.
- وليد زكريا على أحمد - ممثلًا للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.
- ريهام علي مصطفى كامل السهلي - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.
- جمال راجي عنايت إبراهيم - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.
- عمرو عبد الحميد حسن أحمد - من الشخصيات العامة وذوي الخبرة.
- سامي عبد السلام سعدون عبد المعطي - ممثلًا للنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام.
- هالة فاروق محمد حشيش - ممثلًا لنقابة الإعلاميين.

وإجمالًا؛ انتظر المهتمين بالشأن الصحفي والإعلامي صدور هذه القرارات منذ ما يقرب من عام، بعد صدور القوانين أرقام 178 و 179 و 180 لسنة 2018 الذين نصوا على استمرار الهيئات بتشكيلاتها الحالية حتى صدور القرارات الرئاسية بالتشكيلات الجديدة وفق كل قانون.

وجاءت التشكيلات وفقًا للقوانين الحالية التي قلصت تمثيل نقابة الصحفيين إلى عضو واحد في المجلس الأعلى، وعضوين في الهيئة الوطنية للصحافة، وتم تقليص عدد أعضاءها إلى 9 أعضاء بدلًا من 13 عضوًا في التشكيل القديم.

وفي هذا السياق تعود وتناشد مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتعديل المواد التي تنظم تشكيل الهيئات، على أن تسمح بتمثيل مناسب للصحفيين والإعلاميين في مقابل السلطة التنفيذية التي تستحوذ على التشكيلات، وتسيطر على تشكيل الهيئات الثلاثة.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.